

أثر المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1995-2015)

م. مسلم قاسم حسن

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كويه، اربيل، اقليم كردستان، العراق.

E-mail: muslim.qasim@koyauniversity.org

المستخلص

يهدف البحث التعرف الى اتجاهات تقلبات سعر صرف الدينار العراقي، وقياس العوامل المؤثرة فيه، وهنا تكمن اهمية البحث حول الية تأثير المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر الصرف للاقتصاد العراقي نتيجة سياسات البنك المركزي العراقي، مستنداً الى فرضية مفادها: تأثر سعر صرف الدينار العراقي بعدة متغيرات منها حقيقة واخرى نقدية أدت الى حدوث التقلبات فيه، حيث ان عرض النقد له التأثير الايجابي في خلق وايجاد هذه التقلبات، ويتضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسية، يتناول الاول الاطار النظري لسعر صرف، ويركز الثاني على علاقة سعر الصرف الدينار العراقي بالمتغيرات الاقتصادية، ويهتم الثالث بتحليل نتائج التقدير لأثر المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1995-2015)، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، متغيرات اقتصادية، معدل الصرف.

Abstract

This study aims to identify the trends of fluctuations of Iraqi dinar exchange rate along with diagnosis the factors that influencing it. The importance of this study is that it attempts to examine the mechanisms of impacts some economic variables on the exchange rate fluctuations of Iraqi economy as a result of the use of the Iraqi Central Bank's policies. This study based on a hypothesis that states: Iraqi dinar exchange influenced by several factors and variables, some are fact and some are because the hard cash that led to the occurrence of fluctuations. Since the cash supply has a positive as well as a significant impact on creating and finding these fluctuations. This study comprises three sections: first section presenting the theoretical framework of the exchange rate. Second section focuses on the Relationship of the exchange rate of the Iraqi dinar with economic variables. Finally, the third section analyzes the results of impacts some economic variables on the Iraqi dinar fluctuations exchange rate for the period of (1995-2015). The study found a set of results, and based on the outcomes of the study a number of recommendations has been presented.

Keywords: Iraqi Dinar Exchange, Economic Variables, exchange rate.

المقدمة:

يعد سعر الصرف اداة مهماً في السياسات الاقتصادية للبلد سوا كانت نقدية ام المالية، اذ يعد الدينار العراقي العملة المحلية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تعاملاته التجارية الداخلية، كما يؤدي الدولار دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي سواء اكان على المستويين المحلي والدولي كونه مرتبطاً بسعر صرف الدينار العراقي، والاخير شهد انخفاضاً مستمراً في السوق الموازية امام الدولار خلال عقد التسعينات، بسبب استنزاف الاحتياطيات من العملات الاجنبية وتجميد ارصدة العراق في الخارج المودعة لدى مراسلي البنك المركزي والمصارف الحكومية العراقية والمخصصة لتغطية قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخاصة باستيرادات القطر. تتجسد اهمية البحث حول الية تأثير المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر الصرف للاقتصاد العراقي نتيجة استخدام سياسات البنك المركزي العراقي.

يهدف البحث التعرف على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر صرف الدينار العراقي، فضلاً عن معرفة سعر صرف الدينار العراقي ونظمة المختلفة، وقياس اثر تلك المتغيرات على سعر الصرف العراقي وصولاً الى الاستنتاجات والمقترحات.

وتتلخص مشكلة البحث بوجود تقلبات في سعر صرف الدينار العراقي نتيجة الظروف غير الاعتيادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي مما يدفع البنك المركزي الى التدخل في العرض والطلب على العملة الاجنبية ومنها الدولار للسيطر عليها وعدم ترك المجال للبنوك في القطاع الخاص للتحكم به مما يقلل التأثيرات الناتجة عن هذه التقلبات.

يستند البحث الى فرضية مفادها تأثر سعر صرف الدينار العراقي بعدة متغيرات منها حقيقة واخرى نقدية ادت الى حدوث التقلبات فيه، وان عرض النقد له علاقة ايجابية في خلق واجباد هذه التقلبات، فضلاً عن وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر الصرف.

اسلوب البحث تم اعتماد اسلوب الربط بين منهجين الاول وصفي تحليلي يستند الى الدراسات النظرية الاقتصادية التي ترتبط بأدبيات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، والثاني كمي قياسي يستند الى تقدير وتحليل اثر المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي وتفسير النتائج لتقييم الجانب التطبيقي لسعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول: الاطار النظري لسعر الصرف

يعد الصرف عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها المحلية التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الأجنبية عندما تقوم بعلاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، فضلا عن أن كل فرد ينتقل إلى الخارج يحتاج إلى عملات الدول التي يسافر إليها ولو كان سائحا، ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف. (ابو احمد، 2002، 17)

وهناك نوعين من الصرف، وهما، الصرف نقدا، والصرف الآجل، وان الاول يعني فترة الصرف نقدا تمتد إلى غاية 48 ساعة من لحظة إبرام العقد، أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات و الطلب عليها، وهناك سعران سعر الشراء، الذي يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وسعر البيع الذي يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية (max, 1994, 39). اما النوع الثاني من الصرف، فتم عملية تسليم و استلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعراً للصرف يحسب بناء على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وتستعمل عمليات الصرف الآجل من طرف الشركات في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة وغير المتوقعة في أسعار صرف العملات، حيث سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف، و مهما كان سعر الصرف السائد لحظة تنفيذ العقد (تاريخ الاستحقاق)، و تستعمل أيضا من طرف المضربين حينما يتوقعون مستقبلا ارتفاع سعر العملة التي يشترونها، و يتكبدون الخسائر إن لم تكن توقعاتهم صحيحة (سامي، 2007، 189).

كما ان سوق الصرف يمثل المكان الذي يتم فيه المبادلات بالعملات الأجنبية في فترة زمنية معينة، ويتميز هذا السوق بكافة الخصائص التي يتميز بها سوق السلع، كما ان تفاعل قوى العرض والطلب فيه هو الذي يحدد سعر الصرف، في نفس السياق، لا يختلف سوق الصرف عن غيره من الاسواق الا في موضوع التعامل الذي هو العملات الأجنبية، حيث ان التعامل في الاسواق الاخرى هو السلع المختلفة وتكون هناك علاقة تبادلية بين العرض والطلب، اي ان المطلوب لاحدى العملات يمكن النظر اليه في ذات الوقت على انه عرض للعملة او العملات الاخرى. (الصادق ولطيفة، 1997، 5) فضلا عن إن سوق الصرف هو السوق الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات القومية المختلفة، فالوظيفة الاساسية لهذه السوق هي ان تحول قوة شرائية بين الدول اي تسهيل تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية.

كما ان سوق الصرف يعد من اكثر الاسواق اتحادا في العالم حيث تتوفر فيها وسائل اتصال فورية، ولدى كل منها ترتيبات تسهل بواسطتها انتقال رؤوس الاموال من سوق لآخر، ومن بين الوظائف التي تقوم بها هذه السوق هي منح الائتمان والتحكيم، والموازنة او التغطية ضد خطر الصرف، كذلك تسهيل تسوية المدفوعات الخارجية بطريقة المقاصة (ابدجمان، 1999، 506). و يمكن التمييز في اسواق الصرف الاجنبي بين نوعان:- الاول سوق الصرف العاجل، وفيه تتم عملية البيع والشراء بين العملات طبقا للسعر الحالي، اي في الوقت الذي تتم فيه الاتفاق.

اما الثاني فهو سوق الصرف الآجل، ويمثل عملية البيع وشراء العملة الأجنبية وفق السعر الآجل، اي لا تتحدد في البداية وانما تترك لوقت لاحق حين يحين اجل استحقاقها(العاني، 2002، 126).

لذا يمثل سعر الصرف عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة من عملة أخرى ويقصد بسعر الصرف أيضا النسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، و كذلك يعرف

على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم ، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع و الإتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات ، الشيكات والكمبيالات، (العباس، 2003، 5) وهناك نوعين من سعر الصرف، وهما ، الأول سعر الصرف الاسمي ، الذي يمثل سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا سواء تحسنا أو تدهورا ، فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، والعكس صحيح في حالة التدهور، والثاني سعر الصرف الحقيقي، الذي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

اما بخصوص وظائف سعر الصرف، فتشمل ما يلي: (الحسيني، 1999، 147)

- ❖ الوظيفة القياسية : اذ يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- ❖ الوظيفة التطويرية : أذ يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستهناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.
- ❖ الوظيفة التوزيعية : أذ أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

اما انظمة سعر الصرف: فهي نظام سعر الصرف الثابت، ونظام سعر الصرف الموعوم، حيث ان الاول يتضمن، اذ تقوم السلطات النقدية بتثبيت قيمة العملة المحلية عند مستوى معين، أو يتم وضع حدود عليا ودنيا لسعر الصرف إلا أنها تكون محدودة جداً، وتحافظ السلطة النقدية على بقاء سعر الصرف عند ذلك المستوى من خلال التدخل في سوق الصرف الاجنبي بيعاً وشراء للعملة الاجنبية مستخدمة بذلك احتياطياتها الدولية (داغر ومعارج، 2012، 4)، كما تتسم نظم الصرف الثابت بأسعار صرف مربوطة الى عملة واحدة أو سلة من العملات أو اشكال أخرى من الربط، ويكون الربط اما مباشراً (يربط البلد A عملته بعملة البلد B أو يربط البلد B عملته بعملة البلد A) أو غير مباشر (يربط كل من البلدين A و B عملتهما إلى عملة مشتركة وتكن عملة S)، ويتم التمييز بين سبعة أنواع من نظم الصرف الثابت مقسمة إلى فئتين وكالاتي: (داغر ومعارج، 2012، 4).

1- نظم الربط الجامد: ويقسم الى الاتي:

- أ- الاتحاد النقدي : يكون البلد في ظل هذا النظام عضواً في اتحاد نقدي، مثل الاتحاد النقدي لمنطقة اليورو، إذ تكون هناك عملة واحدة متداولة في كل البلدان الاعضاء، فضلاً عن عدم وجود سياسة نقدية مستقلة للبلد العضو (هنداوي، 2011، 9)
- ب- الدولار : يقتضي مثل هذا الترتيب أن تكون العملة القانونية المتداولة هي عملة بلد اخر، إذ يتم في ظل هذا النظام التخلي تماما عن التعامل بالعملة المحلية للبلد لصالح عملة أجنبية مثل (الدولار)، وتتخل السلطات النقدية عن حقها في استقلالية سياستها النقدية المحلية. (هنداوي، 2011، 9)

ج- مجلس العملة: يقوم هذا النظام على التزام قانوني صريح يحدد من خلاله سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية معينة، وفرض قيود على سلطة الاصدار لتغطية العملة المصدرة بالكامل بالذهب أو بالنقد الاجنبي، لذا فإن أي ارتفاع أو انخفاض في الاحتياطيات الدولية يفضي إلى توسع أو انكماش في عرض النقود وعلى التوالي (هنداوي، 2011، 9) 2- اما نظم الربط المتوسط فتشمل الاتي:

أ- الربط إلى سلة من العملات : تربط العملة المحلية للبلد في ظل هذا النظام بسلة عملات تعبر عن أهم الشركاء التجاريين والمالين لذلك البلد، وقد يكون الربط لعملات معيارية مثل حقوق السحب الخاصة، ويسمح لسعر الصرف بالتقلب بحدود ضئيلة ($\pm 1\%$) حول سعر التعادل par value للعملة، إذ يتيح هذا النظام قدرًا محدوداً من المرونة للسياسة النقدية (داغر ومعارج، 2012، 5)،

ب- المنطقة المستهدفة : هي عبارة عن مقترح تقدم به (Williamson) يقتضي بوضع نطاق مستهدف، ويحدد سعر الصرف عند مستوى معين، لكن يسمح له بالتقلب بحدود ($\pm 10\%$) ويمنع التقلب خارج هذا النطاق المستهدف بواسطة التدخل في سوق الصرف، إذ ينبغي أن يكون النطاق المستهدف مرناً يمكن تغييره في حال تحرك سعر الصرف خارج هذا النطاق (داغر ومعارج، 2012، 5).

ت- الربط الزاحف : يتم في ظل هذا النظام ربط العملة المحلية مع عملة رئيسية أو سلة من العملات وتحدد قيمة تعادل معينة، وتعديل قيمة العملة وفق هذا النظام تعديلاً دورياً طفيفياً، وهو نظام مناسب للبلدان النامية التي تواجه هزات حقيقية ومعدلات تضخم متغيرة.

ث- النطاق الزاحف: يمثل هذا النظام إلى حد كبير نظام الربط الزاحف، لكن يختلف عن سابقه بأن يكون التغيير في قيمة التعادل يزحف في نطاق حدود عليا ودنيا (داغر ومعارج، 2012، 5).

اما الثاني، نظام سعر الصرف المعوم، فينقسم الى ثلاثة أقسام وهي كالآتي : (Atish, 2014, 4-5)

1- التعميم النقي : يتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام بظروف العرض والطلب على العملة الاجنبية من دون أي تدخل من السلطة النقدية.

2- التعميم غير النقي : يمثل هذا النظام التعميم النقي، لكن يوجد تدخل من السلطة النقدية للحد من التقلبات العالية فقط.

3- التعميم المدار : تتدخل السلطة النقدية في ظل هذا النظام بتحديد مستوى معين لسعر الصرف، من ثم تعطي مرونة لهذا السعر بأن يتحرك وفق قوى العرض والطلب على أن تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من التقلبات غير المرغوب بها، وان معظم الاقتصاديين يصنفون الاقسام الثلاثة سابقة الذكر تحت عنوان سعر الصرف المعوم، الا ان وصف صندوق النقد الدولي لهذه الاقسام يوضح فرق مهم جدا، يتجسد في أن سعر الصرف في ظل نظام الصرف المعوم المدار يتحدد من خلال البنك المركزي أو الحكومة، بينما يتحدد سعر الصرف من خلال السوق في ظل نظامي التعميم النقي وغير النقي.

المبحث الثاني: علاقة سعر الصرف الدينار العراقي بالمتغيرات الاقتصادية

لقد ساهمت الظروف الاقتصادية للعراق في عقد التسعينيات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين في التأثير على المؤشرات الاقتصادية كافة، ومن بينها سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي، اذ بدأت قيمة الدينار العراقي بالانخفاض المستمر لاسباب عدة منها خارجية واخرى داخلية، فالاولى شملت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق سنة 1991، مما ادى الى فقدان العراق لموارد النقد الاجنبي لاسيما الدولار نتيجة توقف الصادرات النفطية، فضلا عن حرمان العراق الاستفادة من امواله المودعة في البنوك الاجنبية والفوائد المستحقة لها، اما الداخلية فتمثلت بزيادة الكمية المعروضة من النقد من خلال الاصدار النقدي اللامحدود وارتفاع معدلات التضخم، وقصور السياسة النقدية، فضلاً عن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، كل هذه الظروف ادت الى انخفاض قيمة الدينار العراقي امام الدولار (عطو، 2002، 160-162)، اما في المدة ما بعد سنة 2003، فهناك عوامل عديدة ساهمت في تحسن واستقرار سعر الصرف للدينار العراقي ومنها صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، وما اتاحه من تحقيق الاستقلالية التامة للبنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية من خلال الوسائل غير المباشرة، ومنها قيامه بتنظيم مزاد علني للدولار بهدف استقرار وتحسن في سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار، فضلا عن قيامه بإصدار عملة عراقية جديدة بديلا عن العملة القديمة، مما اعطى للبنك المركزي امكانية للسيطرة التامة على عملية الاصدار والحد من عمليات التزوير للعملة التي كانت تترك اثارا سلبية على قيمة الدينار (التقرير الاقتصادي السنوي البنك المركزي العراقي، 2004)، وبذلك اصبح هناك سياسة للبنك المركزي اتاحت له المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي من خلال مزادات العملة الاجنبية التي اعتمدت منذ 2003\10\4، وقد ساهم هذا المزاد في تحقيق الاهداف المطلوبة منه لكونه احد الوسائل غير المباشرة التي اعتمدها البنك في رسم وتنفيذ سياسته النقدية الجديدة، اذ خفض سعر الصرف من (2000) دينار لكل دولار سنة 2003 الى حدود (1117) دينار لكل دولار في نهاية سنة 2008 اي بنسبة انخفاض 44.2%، وهو من الاجراءات التي يستخدمها البنك المركزي للمحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي (عبد النبي، 2009، 4). ولنلاحظ الجدول (1) الذي يبين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي ذات العلاقة بسعر الصرف الدينار العراقي، وكما هو مبين ادناه:

جدول (1) سعر صرف الدينار العراقي و المتغيرات الاقتصادية للمدة (1995-2015)

المتغيرات السنوات	سعر الصرف الموازي	معدلات التضخم السنوي %	معدل نمو عرض النقد السنوي % (M1)	حجم الصادرات القيمة = مليار دولار	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	الناتج المحلي الاجمالي القيمة = مليار دولار
1995	1674.5	151.4	195.1	1.963	6.1	32.230
1996	1170.0	15.4	36.2	2.764	8.9	30.999
1997	1471.0	23.1	8.1	6.385	21.1	30.240
1998	1620.0	14.8	30.2	7.427	25.5	29.122
1999	1972.0	12.6	9.8	13.067	46.6	28.046
2000	1930.0	4.9	16.5	18.742	69.9	26.826
2001	1929.0	16.4	24.9	12.872	50.2	25.659
2002	1956.0	19.3	39.6	12.219	49.8	24.544
2003	1936.0	32.6	91.6	9.711	41.4	23.464
2004	1453.0	26.9	75.8	17.810	52.8	33.700
2005	1472.0	36.9	12.3	23.697	73.8	32.116
2006	1475.0	53.2	35.6	30.529	71.6	42.620
2007	1267.0	30.8	40.5	39.587	56.9	69.556
2008	1203.0	2.6	29.8	63.726	58.4	109.100
2009	1182.0	2.8	32.3	39.430	39.8	98.987
2010	1185.0	2.5	38.7	51.764	42.7	121.335
2011	1196.0	5.6	20.7	79.681	52.1	153.032
2012	1233.0	6.5	4.6	94.209	51.1	184.192
2013	1232.0	2.4	16.2	89.768	45.9	195.382
2014	1214.0	1.6	3.5	83.981	42.7	196.493
2015	1226	3.5	8.1	89.319	46.4	192.022

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1- التقارير السنوية البنك المركزي العراقي (2003-2015).

2- تقارير سنوية الصندوق النقد العربي (1995-2015).

3- تقارير سنوية الاقتصادي العربي الموحد (1995-2015).

سيتم تحليل المتغيرات الاقتصادية للبحث وللمدة (1995-2015)، وبالاعتماد على الجدول (1):

1- سعر صرف الدينار العراقي:

يتبين من الجدول (1) ان هناك تدهور مستمراً في سعر صرف الدينار العراقي نتيجة للعوامل الخارجية و الداخلية لاسيما تصدير النفط الذي يعد مصدر للعملة الاجنبية من جهة والاصرار على العمل بنظام سعر الصرف الثابت من قبل الحكومة، مع تعدد مستويات الصرف الرسمية الذي يمكن توصيفه بنظام تعدد الصرف الثابت، مما اسس نظام صرف غير جيد جراء التعددية الرسمية من جهة اخرى، هذا مما ادى الى تقلبات في سعر الصرف الدينار خلال السنوات (1995-2000)، اذ ان قيمة الدولار الواحد في سنة 2000 بلغت 1930 دينار، مقارنة بسنة 1995 وهي 1647.5 دينار، هذا بالرغم من توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) في تلك الفترة، ومن ثم واصل تدهور سعر الصرف الدينار خلال المدة (2000-2003) اذ بلغ 1936 دينار للدولار الواحد سنة 2003، يتضح مما سبق انه خلال عقد التسعينيات وحتى عام 2003 والظروف الاقتصادية التي مر بها العراق، لا بد من التأكيد على حقيقة الاقتصادية التي تبين انه لا يمكن للسياسة النقدية وحدها تحقيق الاستقرار المطلوب لسعر الصرف العملة المحلية لان ذلك سينتج عنه استنزاف لاحتياطيات البنك المركزي من العملات الصعبة، فالابد لسياسات الاقتصادية ان تتوجه بشكل متناسق مع السياسة النقدية لدعم العملة الوطنية من خلال تشجيع الاستثمار ورفع الانتاجية.

اما ما بعد سنة 2003 فقد تم صدور قانون استقلالية البنك المركزي مما ادى ارتفاع قيمة العملة العراقية بعد الشروع بتطبيق مزاد العملة الاجنبية، واعتماد نظم الصرف المعوم المدار، حيث يتحدد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب، ولكن تحت رقابة و اشراف البنك المركزي، مما ادى الى تحسن سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار (داغر و معارج، 2012، 8)، اذ بلغ 1453 سنة 2004، ثم تدهور سنة 2005 ليلبلغ 1472 دينار نتيجة عدم استقرار الاوضاع الامنية في تلك المدة، حيث عاود التحسن سنة و 2007، 2008، اذ بلغ 1267.0 دينار و 1203.0 دينار على التوالي، أما المدة المحصورة بين (2009-2012) شهد سعر صرف الدينار استقرار ملحوظ في السوق المركزية للصرف و في السوق الموازية للصرف ما بين (1182-1233) دينار، كما ان التحسن الذي حدث في قيمة العملة العراقية خلال هذه المدة زاد من ثقة الافراد بالدينار العراقي، واما المدة ما بين (2013-2015) اصبح سعر الصرف 1226 دينار كمتوسط لتلك المدة.

ومن الجدير بالذكر القول ان هذا التحسن الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي كان نتيجة مباشرة لزيادة الاحتياطيات الدولية لدى المصرف المركزي العراقي المتأتبة اساسا من جراء قيم الاخير بتنفيذ العوائد النفطية للحكومة التي تمثل المصدر الوحيد للعملة الاجنبية (صالح، 2011، 5)، اذ ان الاحتياطيات الدولية لدى المصرف المركزي العراقي بلغت 66 مليار دولار، في نهاية سنة 2012 والتي تعد غطاء للعملة العراقية وساندة لقيمتها عند تتبع مسارات تطور سعر صرف الدينار بعد سنة 2003.

2- معدل التضخم السنوي:

يمثل الارتفاع في المستوى العام للاسعار، ويمكن الحصول على هذا المؤشر الاقتصادي المهم من خلال دليل اسعار المستهلكين (CPI) ومن مستوى الرفاهية للفرد والمستوى المعاشي له، وكذلك يمكن ان نعرفه بانه معدل التغير في مستوى العام للاسعار (Samuelson & Nordhaus, 2010, 609)، ان التعامل مع التضخم هدف رئيسي للسياسة النقدية ينطلق من مفردات نظرية وعملية مرتبطة بجوهر الاستقرار الاقتصادي، وبخاصة في اقتصاد ريعي يعتمد عائدات ثروته النفطية محورا في تمويل نشاطه الكلي، لذلك فإن استقرار التضخم يعني استقرار للسياسة النقدية، الذي بدوره يعمل على استقرار سعر الصرف والذي يعتبر من اهم مؤشرات السياسة

النقدية، اذا ان معدلات التضخم يؤثر ويتاثر بتغير سعر الصرف باعتباره الاخير الاداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي من خلال سوق السلع (المصدرة والمستوردة) (العززي، 2006، 3).

كما يعد ظاهرة التضخم ليست جديدة على الاقتصاد العراقي، حيث ظهر التضخم منذ فترة السبعينات بعد ثورة اسعار النفط وعند تطبيق خطط التنمية الخمسية في تلك الفترة مع زيادة الاصدار النقدي وزيادة رواتب الموظفين وتمويل المشاريع والانفتاح على الاستيراد من الخارج لسد فجوة الطلب المتزايد مع تحديد سعر صرف ثابت للدينار العراقي بما يعادل 3.3 دولار للدينار انذاك ساعد ذلك في بدء التضخم منذ تلك الحقبة وتفاقمت نسب التضخم فترة الثمانينات خلال فترة الحرب العراقية الايرانية، واما فترة التسعينات شهدت فرض العقوبات الاقتصادية على العراق مع توقف صادرات النفط العراقي الى الخارج وتجميد ارصدة العراق من النقد الاجنبي ساهم ذلك في تفاقم حدة التضخم وارتفاع المستوى العام للاسعار (صالح، 2011، 9).

ويلاحظ من الجدول (1) ارتفاع معدلات التضخم السنوية في مطلع عقد التسعينيات حيث وصل الى مستوى كبير اذ بلغ (151.4% سنة 1995)، وكنتيجة حتمية لمثل هذه الظروف وما اعقبها من سياسات اقتصادية خاطئة استمرت طيلة فترة الحصار وشهدت معدلات التضخم تباين ملحوظ على اثر العمليات العسكرية وفرض الحصار الاقتصادي على البلد ادى الى ارتفاع سعر الدولار بالدينار على نحو سريع من جهة وكان التضخم يقلل القدرة الشرائية لسعر صرف الدولار بالدينار من جهة اخرى، بالاضافة الى الافراط في المعروض النقدي في تلك المدة، حيث شهدت نسب التضخم انخفاضا ملحوظا خلال المدة (1996-2000) وبمعدل (-15.4% - 4.9%)، بسبب موافقة العراق على تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) ومما ادى بالتحسن في سعر الصرف، اما المدة ما بين (2001-2003) اخذ معدلات التضخم بالارتفاع ما بين (16.4% - 32.6%) بسبب ارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار نتيجة انخفاض قيمة الدينار العراقي، وكذلك خلال السنتين 2005 و 2006 حيث ارتفع بنسبة واضحة اذ بلغ (36.9% - 53.2%) وعلى الرغم من انتهاج السلطات النقدية والمالية على حد سواء إجراءات للحد من نسب التضخم المرتفعة والناجئة عن التركة الثقيلة التي اورثها النظام والسياسات الخاطئة التي كانت متبعة انذاك .

كما اخذت آثار السياسة النقدية تتعمق إيجابيا حيث شهد معدل التضخم انخفاضا واضحا اذ بلغ (2.6% سنة 2008، واما في السنوات اللاحقة اخذ معدل التضخم بالتقلبات الطفيفة وصولاً الى مستوى (1.6% سنة 2014، الا ان ارتفعت الى (3.5% سنة 2015 نتيجة للتدهور الامني الذي تعرض له العراق في تلك السنة.

3- معدل نمو عرض النقد السنوي:

يتم تحديده من قبل النظام المصرفي الخاص والبنك المركزي للدولة، حيث يقوم البنك المركزي للدولة من خلال عمليات السوق المفتوحة وبعض الاليات الاخرى بتوفير احتياطي للنظام المصرفي، ثم تقوم البنوك التجارية بعد ذلك بصناعة الودائع من احتياطي البنك المركزي، ومن خلال التحكم في احتياطي يمكن للبنك المركزي تحديد العرض النقدي (Samuelson&Nordhaus, 2010, 477).

يعد عرض النقد بفهومه الضيق (M1) والذي يقصد به العملة في التداول لدى الجمهور اضافة الى الودائع تحت الطلب وهو المناسب لتحديد عرض النقد، فضلاً عن انه اهم المؤشرات المؤثرة في سعر الصرف، اذ ان الزيادة فيه تُحدث تغييراً كبيرة في سعر الصرف وذلك من خلال التغيرات التي يحدثها في المستوى العام للاسعار ومن خلال تغيير الية الطلب والعرض على سعر الصرف ايضا (الوانداوي، 2010، 120-188). كما يتوسع عرض النقد عبر ممارسة سياسة النقد الرخيص من خلال ربط توسع الكتلة النقدية بعجز الموازنة المطرد، اذ

اصبحت مديونة الخزانة (عبر حوالاتها) مصدرا للإصدار أو ما يطلق عليه تنقيد الدين العام، بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق، حيث لجأت الدولة الى الاصدار النقدي نتيجة توقف الصادرات النفطية وشحة العملة الاجنبية، مما أدى ذلك الى ارتفاع معدل النمو النقدي بدرجة كبيرة حيث بلغ (195%) عام 1995 نتيجة لارتفاع معدلات عجز الموازنة والاقتراض من البنك المركزي لرد العجز، مما أدى الى تخفيض قيمة الدينار العراقي وارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل لم يسبق له مثيل، بمعنى اخر التأثير الكبير للطلب على النقود من قبل الحكومة بفعل العائد النفطي لتمويل الموازنة العامة، اما المدة مابين (1996-2001) (انظر الجدول(1)) استمر فيه تقلبات معدل النمو النقدي ولكن بنسب اقل اذ بلغ (24.9-36.2)، نتيجة لاستمرار التعثر في السياسة المالية في مواجهة العجز ولتوفير جزء من العرض الكلي مقابل موجات الطلب الكلي المحفزة بالمعروض النقدي المفرط من جهة، وتعثر السياسة النقدية في تشريعاتها بتفعيل معدل الفائدة لجذب الودائع المختلفة وخاصة الادخارية من جهة اخرى. (الوانداوي، 2010، 120-188)، اما في سنة 2003، ارتفع معدل عرض النقد الى (91.6%)، بسبب الافراط في الكتلة النقدية، نتيجة الحرب الذي شهده العراق في تلك السنة، وعلى الرغم من محاولة السلطة النقدية، في ظل تشريعها الجديد، الى تفعيل معدل الفائدة لجذب الودائع المختلفة، وبخاصة الادخارية، بشكل منح المصارف حرية إقرار معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، واعتماد المزداد في السيطرة على الكتلة النقدية، الا ان الذي تحقق هو تخفيض نسبة نمو عرض النقد من (75.8%) سنة 2004 الى (29.8%) سنة 2008 واستمر الانخفاض في المعروض النقدي ليصل الى (20.7%) سنة 2011، و كما تحقق انخفاض واضح في معدل نمو عرض النقود على التوالي لسنتي 2013 و2014 (16.2% و 3.5%)، الا ان في سنة 2015 ارتفع قليلاً حيث بلغ 8.1% نتيجة لتدهور الاوضاع السياسية للبلد.

4- الناتج المحلي الاجمالي:

يمثل مجموع قيم السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في سنة واحدة، والتي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية الانتاجية مثل النفط، الصناعة، الزراعة.... الخ، (ايدجمان، 23، 1999)، شهد الاقتصاد العراقي في عقد التسعينيات تدهوراً مستمراً نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة والحروب التي مرت بها والحصار الاقتصادي الذي اوقف معظم منشأته الاقتصادية (الانتاجية والخدمية) بشكل جزئي او كلي، مما أدى الى استنزاف الموارد المالية للبلد وتحطيم البنى التحتية كل هذا أدى الى تراجع النشاط الاقتصادي للبلد وهذا بدوره أدى الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي، وفيما بعد 1995 شهد تحسناً طفيفاً بعد توقيع مذكرة التفاهم في ضوء هذا سمح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط الخام اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي (32.230 مليار دولار) في تلك السنة، ومن ثم بدأ الناتج المحلي الاجمالي بتراجع خلال المدة (1996-2003) حيث بلغ (30.999-23.464 مليار دولار) (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 89، 2004) انظر الجدول (1)، فيما بعد سنة 2004 حدث تغير ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي واستمر التحسن اذ قدر بـ(109.100) مليار دولار سنة 2008 نتيجة ارتفاع اسعار النفط اذ وصل الى 150 دولار للبرميل الواحد في نفس السنة، اما فيما بعد سنة 2008 تآثر الاقتصاد العراقي في تداعيات الازمة المالية العالمية، وذلك من خلال تراجع اسعار النفط عالمياً وقد بدا ذلك واضحاً في تراجع معدلات الناتج المحلي الاجمالي (98.987) سنة 2009 مقارنة بالسنة السابقة، والمدة المحصورة بين 2010-2012 كان هناك تحسن ملحوظ في قيم الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (153.032 / 184.192 مليار دولار)، اما السنوات (2013-2014) شهد استقراراً في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ (195.382-196.493) مليار دولار، واما في سنة 2015 شهد تراجعاً حيث بلغ 192.022 مليار دولار، نتيجة لمواجهة الاقتصاد العراقي تحديات سياسية واقتصادية، مما أدى الى تدهور الوضع الامني بسبب سيطرة الجماعات الارهابية على عدد من محافظات العراق اذ ادت الى تدمير البنى التحتية لاسيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية المهمة

في هذه المناطق، الى جانب الهبوط السريع لاسعار النفط علمياً أدى الى تراجع عوائد الصادرات النفطية لاسيما ان الاقتصاد العراقي اعتماده حوالي 90% على صادرات النفط وعدم تنوع مصادر الدخل هذا مما أدى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

5- حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

اما بخصوص الصادرات فيمثل الركن الاساس في اقتصاد اي دولة، اذ انها مصدر الحصول على العملات الاجنبية اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي، وفي الوقت الذي تلعب فيه الصادرات دوراً متميزاً وإيجابياً في رفع مستويات التطور الاقتصادي في الدول النامية، كونها تمثل نسبة عالية من دخولها القومية، فانها قد تكون السبب في حدوث تقلبات وازمات اقتصادية تقود بالنهاية الى تدهور البيئة الاقتصادية في مجالات متعددة، فمثلما هو واضح ان هيكل الصادرات في العراق تعاني من اختلالات نتيجة اعتماد صادراته تلك البلدان على سلعة اولية واحدة او سلع اولية محدودة العدد، وان اسعار هذه السلع تخضع لتقلبات مستمرة، نتيجة للتغيرات في الطلب عليها، او نتيجة لعوامل اخرى هي في الغالب خارج نطاق تحكمه. مما يجعل ايراداته من صادراته النفطية غير مستقرة، مما يترك اثاراً سلبية واضحة من مستويات النشاط الاقتصادي، لذلك فان استقرار حصيلة الصادرات فيه سينعكس حتماً على رفع مستوى النشاط الاقتصادي في الجوانب المختلفة لاسيما سعر الصرف، مما يعني توفير البيئة الملائمة لتحقيق نشاط متميز في مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية، على العكس من حدوث حالة من التدهور وعدم الاستقرار في حصيلة الصادرات، فان ذلك سيلقي باثاره السلبية على النشاط الاقتصادي، وان الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على صادرات النفط والتي تغطي ايراداتها ما يقارب 90% من نفقات الخزينة وعند تعرض اسواق النفط الى صدمات العرض بسبب تغيرات اسعار النفط تنتقل الصدمة بشكل مباشر الى الاقتصاد العراقي وما يطلق عليها بصدمة عرض الخارجية والتي تؤثر بدورها في الموازنة العامة للدولة، حصيلة هذه الصدمة وانعكاساتها على موازنة الدولة تظهر اثارها من خلال زيادة وحدة التضخم وتأثر العملة المحلية (الدينار) سلبياً وتحول الافراد الى استخدام عملات اخرى كمخزن للقيمة بدلا من الدينار والاتجاه السائد في العراق هو استخدام الدولار الامريكي كخزين للقيمة او استخدامه احيانا كوسيط للمبادلة وما تسمى بظاهرة الدولار او احلال النقد الاجنبي بدلا من النقد المحلي واتسم الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد مدولر وهنا برز تحدي اخر يضاف الى تحديات امام السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي المسؤول عن إيجاد مخرج وحلول جذرية لها ومع محدودية فاعلية السياسة النقدية للمدة ما قبل عام 2003 والناتج المتواضعة الى حد ما انذاك، (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2006، 45).

وقد اصيبت التجارة الخارجية للعراق بشلل شبه تام خلال عقد التسعينات نتيجة الحصار الاقتصادي الذي اوقف التعامل الخارجي للعراق ونتيجة لذلك توقفت الصادرات النفطية، لتتخفف حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حتى وصلت الى مستويات متدنية (6.1%) سنة 1995. وشهد النصف الثاني من العقد المذكور تحسناً في اقيام الصادرات بعد توقيع العراق لمذكرة التفاهم اذ سمح للعراق في ضوءها بتصدير كميات محدودة من النفط الخام مقابل كميات من الغذاء والدواء، ونتيجة لذلك ارتفعت حجم الصادرات لتصل الى (46.6%) في سنة 1999، وشهد سنة 2000 ارتفاع حجم الصادرات حتى وصلت (69.9%)، الا انها بدأت بالانخفاض لتصل الى (41.4%) عند سنة 2003، نتيجة لتدهور اوضاع البلد بسبب الحرب في تلك السنة، في حين ان سنة 2004 شهد تحسناً في حجم الصادرات لتصل الى (52.8%) وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2005 حيث بلغ (73.8%) حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، اما سنة 2009 تراجع حجم الصادرات نتيجة الازمة المالية انذاك ليصل الى (39.8%)، وبالنسبة للمدة (2010-2015) شهد تراجعاً في حجم الصادرات بسبب الظروف غير الاعتيادية (تم ذكره سابقاً) والذي شهده الاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث تحليل نتائج التقدير لاثر بعض المتغيرات الاقتصادية في تقلبات سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1995-2015)

ينتاول هذا المبحث وصف النموذج القياسي للبحث وسيتم التركيز على اثر تلك المتغيرات في سعر صرف الدينار العراقي، ويمكن توضيح متغيرات البحث والذي تم توضيحه في المبحث الثاني، كالآتي:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3$$

● المتغير المعتمد: Y_i = سعر صرف الدينار العراقي

● المتغيرات المستقلة

$$X_1 = \text{معدل التضخم}$$

$$X_2 = \text{معدل نمو عرض النقد السنوي (M1)}$$

$$X_3 = \text{حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي}$$

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في التقدير لاثر تلك المتغيرات المستقلة الموضحة اعلاه في سعر صرف الدينار العراقي، وباستخدام البرنامج الاحصائي (Minitab, V., 16)، وقد اعتمد اختبار فرار-كلوبر (Farrar-Glauber)، للكشف عن التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، فضلاً عن اختبائي (T, F) لتحديد المعنوية على مستوى المتغيرات المستقلة، وعلى مستوى النموذج ككل، وكذلك تم اعتماد اختبار درين-واتسن للتأكد من وجود او عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية، Greel (2011, 20-29)

ومن اجل تقدير اثر المتغيرات المستقلة المشار اليها اعلاه في سعر صرف الدينار العراقي (كمتغير التابع) اختيرت عدة صيغ للتقدير، وكانت الصيغة الخطية قد اعطت افضل النتائج، وهي كالآتي.

$$Y = 1528 - 0.04 X_1 + 0.002 X_2 + 7.87 X_3$$

$$t (*) = 9.50 \quad -3.38 \quad 0.12 \quad 2.85$$

$$S.E = 160.9 \quad 0.01 \quad 0.009 \quad 2.7$$

$$R-2(\text{adj}) = 65 \% \quad F(*) (0.05) = 10.35 \quad D.W = 1.73$$

$$dl(0.05) = 1.12 \quad du(0.05) = 1.62 \quad F(0.05) = 4 \quad t(0.05) = 1.72$$

$$VIF = 1.000$$

تشير القوى التفسيرية للنموذج المقدر ان 65% من التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار العراقي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كل من X_1 معدل التضخم، X_2 معدل نمو عرض النقد، X_3 حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وان النسبة المتدنية 35% تدل على وجود متغيرات كمية اخرى لم يتضمنها النموذج او قد تكون متغيرات نوعية تقع ضمن المتغير العشوائي.

وعند اختبار مدى معنوية المتغيرات المستقلة وقابليتها في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (سعر صرف الدينار العراقي) يتبين ان قيمة (t^*) المحتسبة للمتغيرين X_3, X_1 اكبر من نظيراتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على معنويتها، في حين كانت غير معنوية للمتغير X_2 ، واتضح ان قيمة ($F^*(0.05) = 10.35$) المحتسبة اكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على معنوية العلاقة الخطية بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة على مستوى النموذج ككل، اما قيمة درين-واتسن المقدره فقد بلغت ($D.W = 1.73$) وهي اكبر من قيمتي الحد الاعلى والادنى لدرين واتسون (du, dl) وهي تقع خارج المنطقة الحرجة، مما يدل على عدم وجود الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية للنموذج، وتشير قيمة ($VIF = 1.000$) الى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج المقدر. (Gujarati, 2009, 43-45).

وبخصوص تحليل نتائج قيم واشارة معاملات النموذج المقدر، ومدى تاثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع (سعر صرف الدينار العراقي) فتبين ان اشارة معلمة معدل التضخم (X_1) كانت سالبة اي ان العلاقة عكسية بينهما، مما يشير الى عدم تحسن قيمة اسعار الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار، وان حدوث ذلك يؤدي الى وجود التأثير السلبي بينهما خلال مدة البحث .

اما المتغيرات المستقلة وهي (X_2 عرض النقد، X_3 حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) فقد كان لها تاثير ايجابي وعلاقة طردية مع سعر صرف الدينار العراقي ضمن تلك المدة، حيث ان هذه المتغيرات اثرت على سعر الدينار العراقي وجاء ذلك مطابقاً مع فرضية البحث.

الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وهي كالآتي :

- 1- تبين ان تقلبات سعر صرف الدينار العراقي تؤدي الى حدوث تقلبات في اسعار السلع المستوردة في السوق مما يؤدي الى رفع المستوى العام للاسعار وبالتالي الى تدهور قيمة الدينار العراقي.
- 2- ان تقلبات اسعار الصرف تعمل على فقدان الثقة بالعملة المحلية (الدينار العراقي) مما يؤثر على سلوكية المستهلكين وقناعاتهم ويزيد من طلبهم على سلع الموجودة في السوق على اساس المفاضلة بين النقود والسلع الاستهلاكية .
- 3- تبين من تحليل اتجاهات تطور سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملة الاجنبية ان هناك تدهوراً مستمراً في سعر الصرف للمدة 1995-2000، نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية ولاسيما تصدير النفط فضلاً عن الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق، اما ما بعد سنة 2003 والى سنة 2015 فقد كان هنالك تحسناً في سعر صرفها اتجاه العملة الاجنبية، وذلك نتيجة مشروع البنك المركزي العراقي بتطبيق مزاد العملة الاجنبية ودخوله كإبائع ومشترى يعرض ويطلب العملات الاجنبية وخاصة الدولار الامريكي.
- 4- حدوث انخفاض في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2015) نتيجة تدخل البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة والسيطرة على المعروض النقدي وتحديد التوسع في الكتلة النقدية.
- 5- تبين من تحليل نتائج التقدير لاثر بعض المتغيرات الاقتصادية في سعر صرف الدينار العراقي لمدة البحث، ان معدل التضخم كان ذا تأثير سلبي ومعنوي، في حين ان المتغيرات عرض النقد وحجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فقد كانت ذات تأثير ايجابي وترتبط بعلاقة طردية مع سعر صرف الدينار العراقي خلال تلك المدة.
- 6- ان القوى التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل 65% مما يدل على ان 65% من التغيرات سعر صرف الدينار العراقي تعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والنسبة المتبقية 35% يعود لمتغيرات خارجية اخرى لم تدخل في النموذج القياسي.
- 7- ان معنوية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات في سعر الصرف الدينار العراقي لمدة البحث اتضح من خلال قيمة (t^*) المحتسبة اذ كانت قيمتها معنوية للمتغيرين، معدل التضخم و حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و كانت غير معنوية للمتغير عرض النقد، اما على مستوى النموذج ككل وباستخدام اختبار (F) فقد كانت معنوية.
- 8- اما بخصوص قيمة دربن واتسن المحتسبة فقد كانت خارج المنطقة الحرجة، ومما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية للنموذج المقدر والخاص بتأثيرات بعض المتغيرات في سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة البحث.

المقترحات:

- 1- ضرورة ان تتضمن سياسة اسعار الصرف المرنة الكافية لمواجهة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التعامل مع الدول الاخرى في التجارة الخارجية للحد من تقلبات اسعار صرف العملة المحلية (الدينار العراقي) تجاه العملات الاجنبية .
- 2- التوسع في اجراءات الدعم للجان ودوائر النزاهة والحد من الفساد الاداري والمالي الذي يمثل قيودا على تقلبات اسعار الصرف الاجنبية ولاسيما الدولار وانعكاساتها على اسعار السلع المختلفة في السوق العراقية .
- 3- ضرورة التنسيق بين سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية الكلية، وان سياسة سعر الصرف تتطلب التدخل من قبل البنك المركزي العراقي للحد من تقلبات سعر صرف الدينار العراقي وتأثيراتها على اسعار السلع المحلية والاجنبية .
- 4- المساهمة في الحد من فائض الكتلة النقدية في الاقتصاد العراقي، من خلال دعم العملة العراقية في التداول الى مجموع عرض النقد، وفضلا عن العمل على زيادة نسبة الودائع الثابتة والادخار الى مجموع عرض النقد.

قائمة المصادر:

المصادر العربية

- 1- ايدجمان، مايكل، 1999، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية.
- 2- ابو احمد، رضا صاحب، 2002، ادارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان-الاردن.
- 3- البنك المركزي العراقي (2003 ومطلع 2004)، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك، المديرية العامة للإحصاء والابحاث <http://www.cbi.iq>، بغداد-العراق.
- 4- تقارير ونشرات البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث <http://www.cbi.iq>، بغداد-العراق.
- 5- تقارير سنوية الاقتصادي العربي الموحد في الدول العربية، مؤشرات اقتصادية، للمدة(1995-2015)
- 6- الحسيني، عرفان تقي، 1999، التمويل الدولي، مطبعة مجدلاوي ، عمان-الاردن.
- 7- الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، ادارة المؤسسات المصرفية، 2002، دراسة مقارنة، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية بعنوان الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، بيت الحكمة بغداد.
- 8- داغر، محمود محمد، 2014، السياسة النقدية في العراق " من التبعية الى الاستقلال غير الفعال، بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65.
- 9- داغر و معارج، محمود محمد ، حسين عطوان، 2012، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، منشورات البنك المركزي العراقي، <http://www.cbi.iq>.
- 10- سامي، خليل، 2007، الاقتصاد الدولي الكتاب الثاني، دار النهضة العربية للطبعة، القاهرة -مصر.
- 11- صندوق النقد العربي، الدول العربية الحسابات القومية في الدول العربية، للمدة (1995-2015).

- 12- صالح، مظهر محمد، 2001، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد العراق.
- 13- الصادق و لطيفة، 1997، سياسات وادارة سعر الصرف والقضايا والخيرات والمضامين، حلقة عمل عن سياسات ادارة اسعار الصرف في البلدان العربية العدد(3)، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي.
- 14- عطو، سامي 2002، تطوير القطاع المالي وادوات السياسة النقدية والمصرفية لتنشيط الاقتصاد العراقي، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية بعنوان الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، بيت الحكمة، بغداد-العراق.
- 15- عبد النبي، وليد عبيدي، 2009، مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، منشورات البنك المركزي العراقي <http://www.cbi.iq>.
- 16- العاني، عماد محمد علي، 2002، اندماج الاسواق المالية؛ اسباب وانعكاسات على الاقتصاد العالمي، الطبعة الاولى بيت الحكمة بغداد.
- 17- العنزي، سعدون حسن فرحان، 2006، اثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، اطروحة دكتوراة (غير مشورة)، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل.
- 18- هندراوي، عماد عمر، 2011، علاقة انظمة سعر الصرف بأداء الاقتصادي المصري، اطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد، جامعة الزقازيق.
- 19- الوندائي، نشأت مجيد حسن، 2010، قياس تأثير مستوى العام للاسعار وعرض النقد على سعر الصرف الدينار العراقي (1980-2002)، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد جامعة بغداد العدد 82.

المصادر الاجنبية

- 1- Atish,R.Mahvash, S.&Gharalambos, G.,2014,Friedman redux External adjustment and exchange rate flexibility. International monetary fund, WP/14/142,pp1-42.
- 2- Greel ,Michael,2011,"Econometrics, Department of Economics and Economic History ", university Autonoma de Barcelona. <http://pareto.uab.es>.
- 3- Gujarati, D.N, and Porter,D.C.,2009, "Basic Econometrics" , McGraw-Hall,5.ed,New York, USA.
- 4- Mark P. Taylor, 1995, The Economics of exchange Rates, journal of economic literature, vol 33 no 1, 13-47.
- 5- Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, 2009, Economics, the McGraw-hill, new York.
- 6- Max cordenm W.,1994 exchange rate policy in developing countries, IMF, pp 1-45.